خلال مايو الماضي بارتفاع شهري 34٪.. و87٪ من تعاملاتهم بيعية

24,4 مليون دينار تعاملات كبار الملاك في «بورصة الكويت»

شريف حمدي

اتسمت توجهات كبار ملاك الأسهم بالبورصة الكويتية منذ بداية العام بشراء الأسهم في ظل الحالة التفاؤلية التي تعيشها البورصة خلال العام الحالي، إلا أن تعاملات الكبار جنحت للبيع بشكل لافت خلال مايو الماضي، وارتفعت قيمة تعاملات الكبار بالبورصة بنسبة 34٪ ببلوغها 24,4 مليون دينار، مقارنة مع قيمة التعاملات في أبريل الذي سبقه والبالغة 18,2 مليون دينار. وبلغ عدد العمليات التي تنوعت ما بين شراء وبيع واستحواذ وتخارج من شركات إما بالكامل أو بنسب متفاوتة 34 عملية، وتم تنفيذها على اسهم 21 شركة موزعة على عدد من قطاعات السوق، ووفقا لإحصاء «الأنباء» الذي يعتمد على إفصاحات البورصة لحركة التغيرات بقائمة كبار الملاك ووحدة أبحاثها الاقتصادية، خلال تعاملات مايو الماضي تبين ما يلي:

● عمليات البيع بهدف تقليص حصص كبار الملاك تمت على أسهم 8 شركات مدرجة بواقع 15 عملية، وبلغت قيمتها 21,2 ملايين دينار تشكل 87,2٪ من الإجمالي.

● عمليات الشراء بهدف زيادة الحصص تمت على اسهم 4 شركات من خلال 5 عمليات، وبلغت قيمتها 3,2 ملايين دينار تشكل 12,8٪ من الإجمالي.

● بلغت قيمة اكبر الصفقات نحو 9,2 ملايين دينار، وكانت عبارة عن بيع شركة جيمبال القابضة لنسبة 15,3٪ من أسهم شركة المزايا لتتقلص حصة «جيمبال» إلى 8,7٪ من 24٪.

● قلص الشيخ سالم صباح الناصر الصباح ملكيته في بنك أهلي متحد ـ البحرين خلال تعاملات الشهر الماضي إلى 5,6٪ من خلال عمليتين بيعيتين بقيمة 6,7 ملايين دينار، وهو رابع اكبر الملاك في البنك الذي تتصدر قائمة كبار الملاك فيه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 18,7٪.

● اقتصرت عمليات دخول المستثمرين في قائمة الكبار خلال مايو الماضي على 3 شركات هي مزايا ووثاق ودلقان، وكان أبرزها دخول مجموعة شركة جي اي اتش للتمويل المحدودة (شركة بيت الإعمار الخليجي) على مزايا لترفع حصتها بنسبة 11,6٪، لتصل إلى 20,3٪ وبذلك تكون أكبر الملاك في مزايا.

● شهدت تعاملات مايو الماضي 8 عمليات تخارج من 8 شركات وأصبحت نسب ملكياتهم أقل من 5٪، في مقدمتها خروج الهيئة العامة لشؤون القصر من الوطنية العقارية، حيث كانت الهيئة تمتلك 5,3٪ من أسهم الشركة.

● كما تخارجت مجموعة شركة جي اي اتش للتمويل المحدودة (بيت الاستثمار الخليجي) من «فيوتشر كيد» وكانت تمتلك 16,7٪، وتخارجت شركة الديرة اي جي من «ايفا» وكانت تمتلك 9,7٪.

● ومن التخارجات التي تمت الشهر الماضي، تخارج شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات من شركة «صناعات» وكانت نسبة ملكيتها 5,12٪.

مقابل 97 وافداً يعملون على سلم الرواتب في «مؤسسة البترول» وشركاتها

1150 كويتياً من حملة شهادة «هندسة البترول» يعملون بالقطاع النفطي

أحمد مغربي

كشفت بيانات حصلت عليها «الأنباء» أن عدد العاملين في القطاع النفطي من حملة شهادة هندسة البترول الكويتيين بلغ 1150 عاملا، يتوزع أغلبهم في شركة نفط الكويت بنحو 963 عاملا و105 عمال في الشركة الكويتية لنفط الخليج و58 عاملا في الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك) و18 عاملا في شركة كيبيك. وأظهرت البيانات أن عدد حملة شهادة «هندسة البترول» العاملين في وزارة النفط بلغ 43 موظفا.

أما عدد الوافدين العاملين في القطاع النفطي من حملة شهادة «هندسة البترول» فقد بلغ 97 وافدا يتوزعون على شركة نفط الكويت بواقع 89 عاملا ونفط الخليج بنحو 3 وافدين وشركة كوفبيك بنحو 5 وافدين.

وحول آليات التوظيف، قالت إن آلية تعيين الموظفين في وزارة النفط تكون عن طريق الترشيح في النظم المتكاملة لديوان الخدمة المدنية، أما فيما يخص مؤسسة البترول الكويتية فإن شركة نفط الكويت هي الجهة المختصة بنشر إعلان توظيف هندسة البترول، كما أن شركة نفط الكويت تتبع الآلية الموحدة للتوظيف في القطاع النفطي والمعتمدة من مؤسسة البترول الكويتية والتي يتم بمقتضاها تعيين الكويتيين من كافة التخصصات العلمية بما فيها تخصص هندسة البترول في الشركة، وذلك بالقدر الذي تحتاج اليه من كل تخصص على حدة حسبما تقتضيه مصلحة العمل وتسمح به الشواغر الوظيفية المتاحة سنويا في الميزانية.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن شركة نفط الكويت قد اضطرت إلى إرجاء نشر إعلان التوظيف لعدد غير محدود من التخصصات العلمية بما فيها التخصص المذكور نظرا للظروف التي خلفتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وما نجم عنها من تعطيل للعمل في كل المرافق العامة للدولة بما فيها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لمدة طويلة نسبيا ثم العودة إلى العمل بشكل تدريجي، وهو ما لا تزال مستمرة حتى الآن ولحين العودة إلى الحياة الطبيعية مع التأكيد في الوقت ذاته على أن شركة نفط الكويت تعكف على استيفاء الإجراءات النهائية المقررة تمهيدا لنشر إعلان التوظيف في القريب العاجل.

اسم الشركة	عدد حملة شهادة هندسة البترول للعاملين الكويتيين	عدد حملة شهادة هندسة البترول للعاملين غير الكويتيين
شركة نفط الكويت	963	89
شركة البترول الوطنية الكويتية	1	0
شركة صناعات الكيماويات البترولية	1	0
شركة ناقلات النفط الكويتية	0	0
الشركة الكويتية للنفط الخليج	105	3
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	58	5
شركة البترول الكويتية العالمية	4	0
الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	18	0

وزير المالية يستطيع اتخاذ قرارات مؤقتة بشأن أي قضية مهمة بحاجة للتعامل معها

«بلومبيرغ»: انتهاء ولاية مجلس إدارة «هيئة الاستثمار» منذ شهرين

ذكرت وكالة بلومبيرغ أن ولاية مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار انتهت قبل نحو شهرين. ونقلت الوكالة عن مصدرين مطلعين، أن وزير المالية بصفته رئيس الهيئة العامة للاستثمار يمكنه اتخاذ قرارات مؤقتة بشأن أي قضية مهمة بحاجة للتعامل معها، مشيرة الى أنه ليس واضحا ما إذا كانت أي قرارات رئيسية في «الهيئة» قد تم تعليقها منذ 20 أبريل الماضي عندما انتهت فترة مجلس الادارة المكون من 9 أعضاء. واشارت «بلومبيرغ» الى انه لم يتضح سبب عدم تجديد لمجلس ادارة الهيئة التي تملك أقدم صندوق سيادي في العالم، والتي تعتبر من اكبر الصناديق السيادية وتملك حصصا في موانئ ومطارات وشركات ومشاريع طاقة حول العالم. ويتم تعيين مجلس ادارة الهيئة لمدة 4 سنوات ويمكن التجديد له لفترة مماثلة.

وقالت «بلومبيرغ» إن مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار يضم وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير النفط ووزير التعليم العالي محمد الفارس، محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل، والعضو المنتدب للهيئة فاروق بستكي، ووكيل وزارة المالية أسيل المنيفي والمدير العام الأسبق للهيئة بدر السعد.

حلّت الـ 4 خليجياً.. وتوقعات بأن تبلغ قيمها 9,2 مليارات دولار للعام بأكمله

3 مليارات دولار العقود المرساة بالكويت منذ بداية 2021

محمود عيسى

حلت الكويت في المركز الرابع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث قيمة العقود التي أرسيت حتى هذا الوقت من عام 2021 والتي بلغت 3,13 مليارات دولار، وفقا للتقرير الصادر عن شركة فينتشر أونسايت. وقال التقرير ان قطر تصدرت قائمة المشروعات التي تمت ترسيتها في دول الخليج منذ بداية العام وحتى تاريخه، حيث بلغت 21,54 مليار دولار، يتصدرها عقد مشروع غاز قطر الذي تبلغ كلفته وحده 13 مليار دولار، وهو أكبر عقد منفرد يتم منحه على الإطلاق في المنطقة. ونقل موقع «زاوية» عن التقرير قوله إنه بالنسبة لقيمة العقود الفعلية الممنوحة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حتى 6 يونيو من هذا العام، فقد حلت السعودية في المركز الثاني بقيمة بلغت 16,61 مليار دولار، وتلتها الإمارات في المركز الثالث بواقع 6,35 مليارات دولار، ثم الكويت في المركز الرابع، وأخيرا البحرين وعمان في المركزين الخامس والسادس بواقع 923 مليون دولار و466 مليون دولار على التوالي. وتوقعت «فينتشر أونسايت» في ندوة افتراضية استضافتها الأسبوع الماضي ان قيمة الترسيات التي سيتم منحها خلال 2021 بأكمله ستصل الى 34,5 مليار دولار في قطر، و35,9 مليار دولار في السعودية، و25,41 مليار دولار في الإمارات، و9,19 مليارات دولار في الكويت، و3,32 مليارات دولار في عمان، و2,91 مليار دولار في البحرين.

وحسب التوزيع القطاعي، تصدر قطاع النفط والغاز قائمة المشروعات التي أرسيت بقيمة 23,4 مليار دولار، تلاه قطاع المباني بقيمة 14,93 مليار دولار، ثم قطاع البنية التحتية بقيمة 5,9 مليارات دولار، فيما بلغ نصيب قطاع الكهرباء والماء 3,6 مليارات دولار، وكان نصيب القطاع الصناعي هو الأدنى بواقع 1,2 مليار دولار حتى 6 يونيو 2021. وانتهى التقرير الى القول ان شركة قطر للبترول، والهيئة الملكية لمدينة الرياض، وشركة نفط الكويت، وشركة أرامو السعودية، والشركة السعودية لشراكات المياه، كانت من أبرز الجهات التي أرست مشروعات على المقاولين في مختلف القطاعات.

أمر تغييري مع «سبيتكو» بـ 118 مليون دولار

محمود عيسى

وقعت شركة نفط الكويت على أمر تغييري بقيمة 117,75 مليون دولار يتعلق بمشروع تحديث وتوسيع مرفق الانتاج الجوارسي رقم (3JPF-3)، وذلك وفقا لما نقلته مجلة ميد عن مصادر مطلعة في الصناعة النفطية، والتي قالت ان توقيع أمر التغيير تم في 13 يونيو مع شركة سبيتكو الكويتية للمقاولات.

وبموجب شروط العقد سترتفع طاقة المنشأة على معالجة النفط بنسبة 25٪ من 40 ألف برميل إلى 50 ألف برميل يوميا، كما ستؤدي إضافة خط غاز ثان في المنشأة الى مضاعفة طاقة المنشأة لمعالجة الغاز من 104 ملايين قدم مكعبة قياسية إلى 208 ملايين قدم مكعبة قياسية يوميا. ونسبت المجلة الى المصدر في الصناعة النفطية قوله إن الموافقة على استخدام الأمر التغييري لتحديث المنشأة بدلا من اللجوء لطرح مناقصة مستقلة تعود على شركة نفط الكويت بفوائد عديدة منها ان العمل سيتم إنجازه بسرعة، لاسيما في وقت شهدت فيه عمليات طرح المناقصات في الكويت تأخيرات طويلة وتعطلت بشكل كبير بسبب الوباء. وعلاوة على ذلك، سيحقق استخدام الأمر التغييري توفيرا كبيرا في التكلفة نظرا لاستخدام المنشآت ذاتها والمرافق المرتبطة بها. وتنص شروط أمر التغيير على انه يتم تنفيذ المشروع في غضون 16 شهرا، على أن يبدأ تشغيله في أكتوبر العام المقبل. وسيتعين على شركة سبيتكو عندئذ وبموجب شروط العقد ان تضطلع بتشغيل وصيانة المنشأة لمدة عامين آخرين. تجدر الإشارة الى انه سبق تشغيل منشأة 3-PF في حقل غربي الروضتين بالكامل في 22 ديسمبر عام 2019، وكان قد تم منح العقد الأصلي للمشروع بقيمة 377 مليون دولار من قبل شركة نفط الكويت لشركة سبيتكو في يوليو 2016.

«صندوق النقد» و«البنك الدولي» ومؤسسات بحثية وشركات تصنيف رفعت توقعاتها لمعدلات نمو الاقتصاد

اقتصاد الكويت على مشارف تجاوز «كورونا».. بفضل ارتفاع النفط والتطعيم

■ كل زيادة دولار واحد في سعر النفط ترفع إيرادات الدولة السنوية 300 مليون دينار

■ ارتفاع سعر صرف الدينار أمام الدولار يحد من ارتفاع فاتورة الواردات المتسارعة عالمياً

المحرر الاقتصادي

يبدو أن الاقتصاد الكويتي على مشارف تجاوز تداعيات أزمة كورونا في هذه السنة مقارنة بالعام السابق، حيث توقعت عدد من المؤسسات الدولية وبيوت الأبحاث تحسن معدلات نمو الاقتصاد الكويتي خلال العام 2021 مقارنة بتوقعاتها السابقة، آخذة بعين الاعتبار مجموعة من العوامل في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط وتسارع وتيرة التطعيم وفتح السفر للمواطنين بالتزامن مع قوة الدينار مقابل الدولار الأميركي وخفض فاتورة الواردات إلى جانب تمكن السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي في تخفيف حدة تداعيات الجائحة.

تغير إيجابي

وتحسنت توقعات البنك الدولي في تقريره لآفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يونيو، حيث توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الكويتي بنسبة 2,4٪ خلال العام 2021 بتحسن ملحوظ مقارنة بتوقعاته السابقة في يناير الماضي، حيث كان قد توقع نمو الناتج المحلي 1,9٪ فقط. كما توقع أن يتحسن النمو في العام 2022 بنسبة 3,6٪ مقارنة بتوقعات يناير البالغة 0,5٪ لنمو الناتج المحلي. وقبل شهرين، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الكويتي خلال عام 2021 بشكل طفيف إلى 0,7٪ مقابل توقعاته في أكتوبر الماضي البالغة 0,6٪، على أن ينمو الاقتصاد في 2022 بمعدل يصل إلى نحو 3,2٪. لكن الصندوق ثبت تقديراته لمعدل التضخم العام الحالي عند 2,3٪، على أن يزداد العام المقبل ليصل إلى 2,5٪.

كما توقع بنك «MUFG» ثاني أكبر البنوك اليابانية أن يسجل الاقتصاد الكويتي نموا بنسبة 3,74٪ في العام 2021، وأن يتراجع العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 15,8٪. كذلك توقع البنك الياباني أن يتقلص عجز الحساب الجاري ليصل إلى 1,31٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقريرا حديثا أكدت فيه توقعاتها لثبات التصنيف الائتماني لنحو 80٪ من كبرى الشركات الكويتية التي تقوم بتغطيتها، في إشارة إلى نظرتها المتفائلة لاستقرار البيئة التشغيلية وتحسن الأوضاع الاقتصادية مع التعافي التدريجي من تداعيات الجائحة.

أسس للتفاؤل

وقفزت إيرادات النفط التي تمثل نحو 90٪ من إيرادات ميزانية الكويت بعدما تخطى سعر البرميل 70 دولارا، لترتفع الأسعار بما يزيد على الضعف مقارنة بشهر يونيو من العام الماضي، وبنحو 43٪ مقارنة ببداية العام الحالي. وتنعكس كل زيادة في سعر برميل النفط دولارا واحدا بارتفاع الايرادات النفطية على مدار العام بنحو 300 مليون دينار. وتزامن ارتفاع أسعار النفط مع تسارع وتيرة التطعيم في البلاد بعد حصول نحو ما يقارب ثلثا المؤهلين للحصول على التطعيم بإجمالي نحو 2,3 مليون مواطن ومقيم حصلوا على جرعة أو اثنتين من لقاحي فايزر وأسترازينيكا المعتمدين، ما ترتب عليه تخفيف إجراءات الإغلاق وفتح إمكانية السفر والعودة للمواطنين الذين تلقوا التطعيم، وهو أمر سيدعم قطاع الطيران والسفر الذي عانى بشدة خلال موسم الصيف الماضي. وانخفض سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار الكويتي بنحو 2,5٪ على مدار العام، في ظل موجة انخفاض أمام باقي العملات العالمية، وهو ما يدعم خفض تكلفة فاتورة الواردات الكويتية. وكانت هذه الفاتورة قد زادت بسبب تعطل سلاسل التوريد، وقد انعكس ذلك على أداء الميزان التجاري خلال شهري يناير وفبراير من العام الحالي.

ودعم تلك التغيرات المالية والتجارية تبنى بنك الكويت المركزي سياسات نقدية تيسيرية استثنائية، حيث قام خلال مارس 2020 بتحرك استباقي سريع بتخفيض سعر الخصم لمستويات هي الأدنى تاريخيا، لتصل إلى 1,5٪، ثم تبع ذلك إجراء تخفيض في سعر الريبو وأسعار التدخل في السوق النقدي، لينعكس ذلك في انخفاض مؤشرات أسعار الفائدة المحلية خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق.